تقديم

هذه الدراسة التى قدمها الزميل الدكتور خالد مصطفى بعنوان "قضايا ودراسات فى علم اجتماع التنمية" تعبر عن وجهة نظر الكاتب فى مفاهيم التنمية، والتحديث، والتبعية، وسياسة الاعتماد على الذات حيث ناقش هذه القضايا بصراحة كاملة وانطلق فيها من وجهة نظر محددة مؤداها أن التنمية قبل أن تكون مجرد أنشطة اقتصادية هى فى الأساس فلسفة واعية وأيديولوجية محددة تجسد تصورات فكرية ووجهات نظر معينة.

إن المسئولية الاجتماعية للمفكر الاجتماعى كانت هى الباعث الأصيل الذى دفع الباحث لمناقشة هذه القضايا. وقد قارن بين الأسس التى تنهض عليها نظرية التحديث التى تتصور إمكانية البناء الرأسمالى فى البلدان النامية بالاستناد إلى القروض الخارجية والتكنولوجيا الغربية وتلك التي تستند عليها نظرية التبعية التى تهاجم الاعتماد على الغرب وتتهم النظام الرأسمالى بأنه السبب المباشر فى تحويل قطاعات كبيرة من السكان للأنشطة الهامشية حيث يعملون فى مجال الصناعات الصغيرة والقطاع "غير الرسمى" مما يعيق عملية التنمية التى تستند بدورها على المركز الرأسمالى مما يؤدى إلى تشويه الهوامش.

والباب الأول هو بعنوان قضايا فى علم اجتماع التنمية حيث استعرض الكاتب فى الفصل الأول التفرقة بين التنمية والنمو وقدم نقدًا لنظرية النمو كما عرض فى الفصل الثاني العلاقة بين الأيديولوجيا والتنمية.

وفى الفصل الثالث المرتبط بنظرية التحديث تطرق الكاتب للانتقادات التى تعرضت لها نظرية التحديث الغربية وأبرز مسلماتها.

أما الفصل الرابع فقد عرض فيه سيادته لإستراتيجيات التنمية المنطلقة من

زاوية نظرية التحديث وأوجه النقد الموجهة لها.

ثم أوضح الكاتب فى الفصل الخامس نموذج نظرية التبعية حيث ذكر أن نظرية التبعية تذهب إلى أن اللاتجانس واللاتماثل وتحويل قطاعات كبيرة من السكان للأنشطة الهامشية هى نواتج للتوسع الرأسمالى.

أما الفصل السادس فينهض على أن مفتاح تحقيق التنمية يبدأ بتحرير الفائض الاقتصادى الذى تهيمن عليه قوى التحالف (التى تتكون من رأس المال فى مجتمعات الأطراف ورأس المال فى بلدان المركز)، وإذ ذاك فإنه يناقش كسر التحالف لتحرير الفائض ومن الضرورى توظيفه للوفاء بالحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة.

وقد رفض الباحث التصور النظرى القائل بكسر التحالف لتحرير الفائض الاقتصادى وأوضح أن التصور النظرى البديل يتمثل فى تحرير الفائض الاقتصادى المتصل بتوسيع مجال الديمقراطية وتفعيل الاعتماد على الذات.

وقد عرض الكاتب فى الباب الثانى عدة دراسات ميدانية ففى الدراسة الأولى تركز الاهتمام على نقل التكنولوجيا والاتجاه نحو هذه الظاهرة من قبل بعض العاملين فى مصانع الجماهيرية الليبية وهو ما استحوذ على الفصل السابع من هذا الكتاب.

أما الفصل الثامن فهو عبارة عن بحثين تقدم بهما سيادته فى ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية.

وقد تميزت الدراسة الأولى بالتركيز على الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة فى مصر، وتتضح قيمة هذه الدراسة فى محاولة تحليل مضمون بعض الدراسات لدراسة الأطر النظرية الكامنة خلفها أما الدراسة الثانية فقد انصبت على دراسة إشكالية الوعى التنموى لدى أصحاب المصانع الصغيرة. وفى الفصل التاسع والأخير تركز اهتمام الباحث على معوقات تنمية الورش الحرفية فى مدينة البيضاء بالجماهيرية الليبية.

والواقع أن وضع هذه الباقة من المحاورات النظرية والدراسات الحلقية فى هذا الكتاب المهم الصغير الحجم يعد إضافة مهمة فى مجال علـــم الاجتمـــاع بصفة عامة وعلم اجتماع التنمية بصفة خاصة.

أتمنى للباحث الشاب الدكتور خالد مصطفى المزيد من التوفيق فى مناقشـــة القضايا النظرية وإجراء المزيد من الدراسات الحلقية.

والله ولى التوفيق،،

أ.د. ثروت اسحق

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة عين شمس

القاهرة – أغسطس ٢٠٠٦

مقدمة

تشكل الفكر التنموى فى البلدان النامية فى ظل بيئة دولية، تتميز بالتناقض والصراع بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى، أو ما يعرف بالثنائية القطبية ففى إطار هذه الثنائية طرح كل قطب صيغة فكرية تشكل نموذجًا جاهزًا للتشغيل الفورى، أخذت الصيغة الأولى التى طرحها المعسكر الرأسمالى بالتصور الخطى عن المجتمع.. اعنى أن المجتمع يمر بمراحل معينة تمثل المرحلة الأخيرة منه النموذج الرأسمالى. وطبقًا للتصور الخطى يظهر هذا النموذج بوصفه أخر مرحلة وصل إليها المجتمع الإنسانى وهى بالضرورة تمثل النموذج الأمثل والأبدى والحتمى ولابد للبلدان النامية أن تكون مشدودة إليه بحتمية التحديث. وقد تم التعبير عن هذا التصور فى أدبيات التنمية بمايعرف بمصطلح "النمو" الذى يتحقق تلقائيًا بشرط توافر السياق الإجتماعى الطبيعى الذى يؤكد الفوارق الطبقية كمدخل لتحقيق النمو.

أما الصيغة الثانية وهى تلك التى طرحها السوفييت،واتخذوا منها استراتيجية للتعامل مع البلدان النامية، وهى الصيغة القائلة بنظرية الطريق اللارأسمالى المؤدى إلى التطبيق الاشتراكى. ففي إطار هذه الصيغة طرح السوفييت أيضًا عن طريق "ستالين" تصور خطى عن المجتمع يقترب إلى حد كبير من نظرية التحديث، لكن الفارق أن المرحلة الأخيرة التى يصل إليها المجتمع هى المرحلة الاشتراكية على الطريقة السوفييتية وقد تم التعبير عن هذة الصيغة الفكرية بما اصطلح على تسميتة " بالتنمية " حتى بات الاعتقاد بأن فكرة التنمية تكاد تترادف مع فكرة بناء الاشتراكية. لكن مع سقوط الأنظمة الاشتراكية وفى القلب منها الاتحاد السوفييتى وظهور ما اصطلح على تسميتة

بالعولمة، بدأ التفكير التنموى كما لو كان يتجه لصالح النمو وليس التنمية.

على أية حال، فالمتغيرات الدولية التى ظهرت فى العقد الأخير، تفرض ضرورة القيام بالمراجعة الفكرية للكثير من القضايا التنموية.ولا أدعى أن هذا الكتاب يمثل محاولة للقيام بهذه المهمة، فهو كتاب منهجى بالدرجة الأولى موضوعًا لطلاب قسم علم الاجتماع. وقد راعينا عند تقسيم الكتاب إلي أبواب وفصول التركيز على إشكالية التنمية، وأهم قضاياها من الناحية الفكرية والايديولوجية، أى التركيز على الجانب الذى يتصل بالفكر التنموى لا الجانب الذى تتزايد فيه الاحصاءات والبيانات والأرقام والجداول التى تتصل بقياس متغيرات معينة. والآن نتكلم عن الكتاب من حيث محتوياته:

فقد انقسم إلى مدخل وبابين، في المدخل حاولنا أن نظهر فكرة أساسية مفادها أن العالم الثالث عندما تطلع إلى تحقيق التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وفى ظل مناخ الثنائية القطبية، تصور أنه فى موقف الاختيار الأيديولوجى، ولم يدر أنه كان فى موقف الاجبار أو الاضطرار، وأن اشكالاً أكثر إحكامًا من التبعية تنتظره. أما الباب الأول فهو يمثل الجزء النظرى من الكتاب ويتكون من ستة فصول:

* الفصل الأول القائل "بالتفرقة بين التنمية والنمو" فقد حاول الباحث أن يوضح إلى أى مدى ترتبط التفرقة بين التنمية والنمو بالتفرقة بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى، وقد انتقدنا هذه النظرية.

* فى الفصل الثانى القائل "بالايديولوجية والتنمية"، فقد حاولنا أن نظهر البنية التحتية للتنمية من خلال التصور القائل بأن التنمية قبل أن تكون جهودًا اقتصادية، فهى فى الأساس اختيارًا أيديولوجيًا يعكس أفكارًا وتصورات ووجهات نظر معينة.

* فى الفصل الثالث والقائل "بنموذج نظرية التحديث"، فقد حاولنا أن نعرض بصورة مختصرة أهم الأفكار التى تتضمنها هذه النظرية، والانتقادات التى

تعرضت لها.

* أما فى الفصل الرابع والذى يتصل بعرض "استراتيجيات التنمية المنطلقة من نظرية التحديث"، والقصد هنا استراتيجيتى إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير وأسلوب تشغيلها، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عنها، والانتقادات التى تعرضت لها. ويمثل هذا الفصل التطبيق العملى للصياغات الفكرية لنظرية التحديث.

* أما الفصل الخامس والقائل "بنموذج نظرية التبعية" فقد حاولنا فى هذا الفصل أن نظهر إلى أى مدى تمثل نظرية التبعية فى تصوراتها وافتراضاتها نقيض ما تذهب إليه نظرية التحديث، فإذا كانت الأخيرة (أى التحديث) تتصور إمكانية البناء الرأسمالى فى البلدان النامية بالاستناد إلى رؤس الأموال والتكنولوجيا الغربية، أى أنها تتصور إمكانية تجانس وتماثل البلد النامى مع البلد الصناعى المتقدم، فإن نظرية التبعية على النقيض تذهب إلى أن اللاتجانس واللاتماثل وتحويل قطاعات كبيرة من السكان إلى الأنشطة الهامشية والحرفية إلخ.. هى نواتج التوسع الرأسمالى.

* أما الفصل السادس وهو القائل بإستراتيجية الاعتماد على الذات وهى استراتيجية لم تطبق ولازالت موضع جدل ونقاش وهى تجيب على تساؤل مفاده، لكى تتحقق التنمية،ما الخطوط التى يجب أن يبدأ عندها المجتمع لكى ينتقل من حالة التخلف إلى التقدم؟ وقد عرض الباحث وجهة نظر سائدة بهذا الخصوص وهى وجهة النظر القائلة بأن مفتاح تحقيق التنمية يبدأ بتحرير الفائض الاقتصادى الذى تهيمن علية قوى التحالف التى تتكون من رأس المال فى بلدان الأطراف ورأس المال فى بلدان المراكز، والمطلوب هو كسر التحالف لتحرير الفائض ومن ثم توظيفه للوفاء بالحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة أو تحديدًا الفئات غير القادرة اقتصاديًا وإجتماعيا. وقد رفض الباحث التصور النظرى القائل بكسر التحالف لتحرير الفائض

الاقتصادى، ووجد أن التصور النظرى البديل يتمثل فى فكـــرة مفادهـــا أن تحرير الفائض الاقتصادى مشروط بتوسع الديمقراطية تلك التـــى تصـــنع تحالفات فى الداخل والخارج. ففى إطار هذه التحالفات الديمقراطية يتصور الباحث أنه يمكن إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية لكن ليس على النحو الذى يؤكد البناء الاشتراكى أو الرأسمالى، أو ما يقال الآن بـــالطريق الثالث. لكن على النحو الذى يؤكد أن استراتيجية الاعتماد على الذات كمـــا هو واضح من اسمها، لابد أن تعنى الانتقال إلى عصر جديد،عصر تصنع فيه الجماهير اختياراتها. لذلك لم نشأ فى هذا الفصـــل أن نـــتكلم بصـــورة تفصيلية عن خصائص التنمية المعتمدة على الـــذات وخصـــائص النظـــام الاقتصادى الاجتماعى الذى تتواجد هذه التنمية فى إطاره لأن الحديث هنا سوف يتخذ الطابع اليوتوبى.

* أما الباب الثانى فيتكون من ثلاثة فصول هى الفصل السابع والثامن والتاسع وهى عبارة عن دراسات ميدانية، أخذت الدراسة الأولى عنوان الاتجاه نحو نقل التكنولوجيا دراســـة اســـتطلاعية لـــبعض العـــاملين فـــى المصـــانع "بالجماهيرية العربية الليبية" وقد حاولنا فى هذه الدراسة أن نتعرف علـــى المضمون الفكرى والقيمى الذى يتصل باتجاهات العاملين فى المصانع فى ضوء مقولات مدرستى التحديث والتبعية. أما الفصل الثامن فهو عبارة عن بحثين قد تقدمت بهما فى ندوة الأبعاد الاجتماعيـــة للصـــناعات الصـــغيرة والحرفية تحت إشراف الاتحاد التعاونى الانتاجى ومؤسسة فريدريش إيبرت وذلك بالإسماعيلية فى ٢٧أكتوبر عام ١٩٨٩. فيما يختص بالبحـــث الأول الذى اتخذ عنوان الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة فى مصر، وقد حاولنا فى هذا البحث أن نتعرف على المحاور التنموية التى يمكن للصناعات الصغيرة أن تتحرك فى إطارها.

كما حاولنا من خلال تحليل مضمون بعض الدراســـات أن نتعـــرف علـــى الاطارات النظرية والمنهجية السوسيولوجية الكامنة خلف هذه الدراسات، وإن

كان معظمها قد إتخذ الطابع الاقتصادى الفنى.

* أما الدراسة الثانية فقد أخذت عنوان "ورش تصنيع الأحذية بقطاع التعاون الإنتاجى" حالة فى دراسة الوعى بإشكالية الورش، وقد تميزت هذه الدراسة بالطابع الامبريقى الذى يستهدف البحث إن جاز القول عن إشكالية الوعى التنموى لدى أصحاب الورش الصغيرة وتجدر الإشارة هنا أن الإطار النظرى الحاكم لتحليل إشكالية الوعى قد استند إلى حد كبير إلى مقولات مدرستى التحديث والتبعية.

* فيما يتعلق بالفصل التاسع،فقد اتخذ عنوان" معوقات تنمية الورش الحرفية"دراسة وصفية تحليلية لبعض ورش النجارة والميكانيكا فى مدينة البيضاء بالجماهيرية العربية الليبية، وقد قدم الباحث عرضًا للخصائص الاجتماعية لمدينة البيضاء ثم عرض الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للورش الحرفية داخل المدينة ثم أخيرًا عرض القضايا والمشكلات التى تمثل معوقات تنمية الورش الحرفية بمدينة البيضاء، وقد تمثلت هذه القضايا فى التعرف على دور الورش الحرفية فى التقليل من الاستيراد وقد حددت هذه القضية بصفة خاصة المدخل لعرض القضايا والمشكلات الأخرى لأن المفترض من الناحية النظرية أن الدور الأساسى للورش هو المساهمة فى الحد من الاستيراد، ومن ثم الاعتماد على الذات، فإذا كان هذا الأمر يمثل هدفًا تنمويًا، فما المعوقات التى تحول دون تحقيق هذا الهدف؟ الإجابة على هذا السؤال هى إظهار وعرض وتوضيح القضايا الأخرى التى عالجتها الدراسة التى تتصل بانخفاض المستوى التعليمى للعاملين بالورش وانخفاض المكانة الاجتماعية، للورشة وعدم توارث الأبناء لمهن الآباء ومشكلة نقص الخامات وارتفاع أسعارها، وعدم وجود مراكز للإرشاد الفنى والصناعى ومراكز لتسويق منتجات الورشة، هذا بالإضافة إلى القضايا التى تتصل باعتماد الورش على العمالة الوافدة لا العمالة المحلية ومشكلات توظيف الفائض الاقتصادى وأخيرًا القضية التى تتصل بشروط تطوير أو تنمية

الورش الحرفية من وجهة نظر أصحاب الورش.

ترجع فى تقديرنا أهمية هذه الدراسات ووضعها فى كتاب منهجى بعلم اجتماع التنمية إلى أن معظم الكتابات التنموية تخلو من فصول تتصل بدراسة ظاهرتى نقل التكنولوجيا والصناعات الصغيرة من منظور علم اجتماع التنمية.

أخيرًا وبعد هذه المقدمة أتوجه بكل الشكر والتقدير إلى الدكتور/ غنى القرشى الأستاذ بكلية الآداب والعلوم فى يفرن، جامعة السابع من أبريل، كما أتوجه بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ عباس الحديثى الأستاذ بكلية الآداب/ جامعة عمر المختار كما أتوجه بكل الشكر والتقدير للأستاذ/ نبيل كامل مرقص، فقد كانت لملاحظاتهم ومناقشاتهم الأثر الأكبر فى إظهار ذلك العمل على هذه الصورة.لكن النواقص وأوجه القصور التى قد تشوب العمل فهى تقع على عاتقى.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى طلابى بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم فى يفرن/ جامعة السابع من أبريل، فقد توليت تدريس مادة التنمية والتخطيط الاجتماعى لمدة خمس سنوات خلالها تبلورت بعض الأفكار المعروضة فى هذا الكتاب وكان لنقاش الطلاب وملاحظتهم أكبر الأثر فى إظهار العمل بهذه الصورة.

د/ خالد مصطفى

مدخل

يلحظ المتأمل فى أدبيات التنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، أن إشكالية التنمية إذا صيغت بعبارة عامة مجردة لا تعنى أكثر من إنتقال المجتمع من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل.[١] إذا نظرنا إلى هذه الإشكالية، نلحظ أن الإهتمام بها قديم قدم الفكر الإنسانى، فأعلام هذا الفكر قد حاولوا نقد مجتمعاتهم بحثًا عن شروط نقلها من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل. فالمدينة الفاضلة التى تخيلها الفارابى على سبيل المثال تعكس رغبته فى إيجاد مجتمع مثالى يخلو من المشاكل والشرور.[٢]

إلا أن الاهتمام الجاد بدراسة الإشكالية، بدأ مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، التى نقلت المجتمع الأوروبى من الحالة الإقطاعية[٣] التى تتميز بضعف كيان الدولة، وتملك الإقطاعيون والكنيسة للأراضى الزراعية، وضعف المدن (أى ضعف النشاط التجارى والصناعى)[٤] إلى الحالة الصناعية الرأسمالية التى تبلورت فيها شروط الحضارة الحديثة، حيث تطور القوى التكنولوجية التى جعلت بالإمكان وبالفعل لحفنة قليلة من الفلاحين أن تقوم بتغذية أغلبية السكان الذين يعيشون فى المدن وينخرطون فى أنشطة اقتصاديه أخرى (كالأنشطة الصناعية والتجارية).[٥]

معنى هذا إنتهاء عصر سيطرة الزراعة، لحلول عصر جديد هو الصناعة والتكنولوجيا التى تستند إلى العقلانية والمنهج العلمى كبديل فكرى للأيديولوجيا الميتافيزيقية التى تميز المرحلة الإقطاعية والعصور السابقة على النظام الرأسمالى الحديث.[٦]

يمكن القول أن تبلور إشكالية التنمية على النحو الذى يخص مجموعة محددة من البلدان هى بلدان قارة إفريقيا وآسيا (بإستثناء الصين واليابان)، وأمريكا اللاتينية مر (أى تبلور الإشكالية) بمراحل، هى مراحل الإتصال، وتكثيف العلاقة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة فى العصر الحديث. إذ بدأ الإتصال عندما تطورت الرأسمالية وإضطرت بفعل دافع الربح أن تتجاوز حدودها القومية، بحثًا عن الأسواق والخامات فى البلدان النامية.[٧] الشأن الذى عمل على تشكيل علاقة من نوع خاص من خلالها تتخصص البلدان النامية فى إنتاج المواد الخام والبلدان الصناعية فى التصنيع.[٨] الأمر الذى ترتب عليه أن تكون البلدان الأولى أسواق لإنتاج البلدان الثانية. إلا إنه مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتصاعد حركة التحرير الوطنى المعادية للإستعمار وظهور بلدان المعسكر الإشتركى وفى القلب منها الإتحاد السوفيتى، تطلعت البلدان النامية إلى التنمية.[٩] التى كانت تعنى نظرًا لتراث الحركة الوطنية فى بلدان المستعمرات ليس فقط إخراج الإحتلال من البلاد، لكن القدرة على تحويل خاماتها إلى منتجات، ومن ثم القدرة على الإستقلال بسوقها الوطنى.[١٠] هذا بالإضافة إلى أن قادة الحركة الوطنية الذين أمسكوا بزمام الأمور بعد حصول بلدانهم على الإستقلال السياسى، أدركوا أن حل إشكالية التنمية يمثل محكًا يقيس مدى مصداقيتهم فى قيادة مجتمعاتهم. بمعنى أن شرعية وجود هؤلاء القادة يتمثل فى وضع حلول لمشكلات التخلف والتنمية.،[١١] وربما أدرك أيضًا القادة الدوليون فى ذلك الوقت أن قادة المعسكر الإشتراكى وفى القلب منه الإتحاد السوفيتى، وقادة المعسكر الرأسمالى وفى القلب منه الولايات المتحدة الأمريكية المأزق التنموى والسياسى الذى فيه قادة البلدان النامية بعد حصولهم على الإستقلال السياسى، فأخذ كل معسكر يبرهن على أن التنمية يمكن أن تتحقق فى ظل العلاقة معه.[١٢]

وقد بدا الأمر لقادة ومثقفى البلدان النامية كما لو كان هناك إختيارًا لتطبيق نموذج من النموذجين الإشتراكى والرأسمالى، خاصة وأن فكرة التطور والتقدم

وفى إطارها فكرة التنمية، تكاد تتجسد بالفعل فى البلاد التى تقع فى إطار كل من المعسكرين.

الأمر الذى يعنى أن هناك نماذج تنموية جاهزة أمام قادة ومثقفى العالم الثالث، وأن هذه النماذج تحتكم إلى صياغات فكرية ومنهجية لحل إشكاليات التنمية والتخلف، وهو الأمر الذى طرح تساؤلاً مفاده، أى الصياغات تحتكم إليها البلدان النامية لتشغيل نموذجها التنموى المرجو؟. وبالرغم من تواجد الإدراك بأن البلدان النامية ليس فى وضع يجعلها قادرة على التشغيل الفورى لأى صياغة، لأن وضعها الإقتصادى والإجتماعى والثقافى غير مهيأ للتطبيق الإشتراكى أو الرأسمالى على النحو السائد فى النماذج الجاهزة لإنتفاء الشروط الداخلية لأى تطبيق منهما، فهى تفتقد لوجود طبقات إجتماعية متبلورة إقتصاديًا وإجتماعيًا وسياسيًا. الشأن الذى يعنى إفتقادها للصراع الطبقى بمعناه السياسى والايديولوجى، فالطبقات فى حالة الوجود فى ذاته لا الوجود لذاته الذى يمثل مرحلة متطورة، لم تصل إليها البلدان النامية حتى البلدان التى أخذت بالمنهج الإشتراكى، فقد كشف سقوط التجارب الإشتراكية، أن الإشتراكية إلى حد كبيرفُرضتْ على هذه البلدان بإجراءات من أعلى تحتكم إلى سلطة الدولة/ الحزب لا إجراءات من أسفل تحتكم إلى سلطة المجتمع المدنى.[١٣] هذا بالإضافة إلى وجود قاعدة إقتصادية يقف عليها المجتمع المدنى، الأمر الذى يعنى أن يصل المجتمع إلى الحالة الإشتراكية بصورة طبيعية تنتج عن الصراعات الايديولوجية والسياسية. ومن ثم يعكس المجتمع إختياراته والجزء الأعظم الذى ينتظم فى تحالفات سياسية.

أيضًا لم تتوافر الشروط اللازمة فى البلدان النامية لكى تقوم بتشغيل النموذج الرأسمالى المتطور، فأهم شرط من هذه الشروط،هو وجود طبقة رأسمالية تتميز بخصائص تجعلها قادرة على قيادة التطور الرأسمالى فى البلاد النامية بما يؤدى إلى صياغة القاعدة الصناعية فى البلاد. ومن ثم قدرة الرأسمالية على صنع تحالفات تخدم تطورها بما يجعل المجتمع فى حالة

تجانس وقدرة على إمتصاص التوتر والصراع بإتساع دائرة التحالفات.[١٤]

بالرغم من إنتفاءالشروط التى تضمن التشغيل الفورى لأى نموذج، إلا إنه قد تشكل وضع فكرى محلى ودولى لايرى أى غضاضة فى غياب هذه الشروط لأنها من الممكن أن تنخلق عن طريق تكثيف العلاقات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة الرأسمالية والإشتراكية. تتخلق هذه الشروط مسألة حتمية، فقد طرح كل نموذج نفسه بوصفه النموذج الأبدى والدولى، ولابد لجميع المجتمعات الإنسانية رغم تباينها الفكرى والثقافى والإقتصادى والتاريخى أن تصل حتمًا إلى هذا النموذج أو ذاك.[١٥] فكل منهما يمثل مستقبل حتمى لكل المجتمعات الإنسانية.

وقد إنعكست الصراعات الايديولوجية بين المعسكرين على قادة ومثقفى البلدان النامية، فظهر من يدعو بتكثيف العلاقات مع السوفيت، حتى بات الإعتقاد بأن مجموعة البلدان التى تتعاون مع النموذج السوفيتى، وتقوم بتكثيف علاقاتها معه، هى بلدان ذات توجه إشتراكى[١٦]، أو هى تمر بمرحلة إنتقالية تمهيدًا للتطبيق الإشتراكى الكامل. وقد طرح السوفيت نظرية تخص البلدان النامية وهى النظرية المعروفة بالطريق اللارأسمالى[١٧].

أيضًا تم النظر أو إعتبار "البلدان النامية" التى أخذت تدعم وتكثف علاقاتها الإقتصادية والثقافية مع البلدان الغربية وفى القلب منها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها ذات توجه رأسمالى، وإنها أيضًا فى الطريق إلى أن تصبح رأسمالية تمامًا على نسق النماذج الرأسمالية المتقدمة[١٨].

فى ضوء هذا التصور نلحظ أن النظرة إلى البلدان النامية تكاد تشبه النظرة إلى طفل صغير غير محدد الملامح والهوية والشخصية، والمطلوب لرعاية هذا الطفل أن تتبناه أحد الأسرتين، إما أسرة المعسكر الإشتراكى أو أسرة المعسكر الرأسمالى، فمن خلال الرعاية ينمو الطفل ويكتسب هويته وشخصيته من الأسرة التى قامت برعايته، فالمطلوب إذن وفق هذا التصور تكثيف

العلاقات وتنميتها سواء مع بلدان المعسكر الإشتراكى أو بلدان المعسكر الرأسمالى[١٩]. وقد سادت هذه النظرة لدرجة أن أصبح المؤشر الذى يظهر هوية "البلدان النامية" هو مدى تكثيف علاقاتها بأحد المعسكرين، فالبلد النامى يصبح بلدًا اشتراكيًا إذا كانت الدولة فيه طرفًا أساسيًا فى علاقات الإنتاج وإذا كانت ذات علاقات مكثفة مع البلدان الإشتراكية، وخاصة الإتحاد السوفيتى. فالبلد النامى هنا يتصف بأنه ذو توجه إشتراكى، أو هو فى الطريق إلى التطبيق الإشتراكى الكامل بصرف النظرعن المحتوى الإجتماعى الطبقى للدولة، فمثل هذا المحتوى غير واضح أو محدد المعالم لأن المجتمع لم تتشكل فيه طبقات متبلورة ومحددة[٢٠].

لذلك فالدولة بإعتبارها طرفًا يدخل فى علاقات مكثفة مع بلدان المعسكر الإشتراكى، فمعنى هذا أن الدولة تبلور محتوًا إجتماعيًا وطبقيًا فهى من ناحية تقطع الطريق على التطور الرأسمالى ومن ناحية أخرى تبلور المصالح الشعبية وتجعلها فى مرحلة مقبلة تكتسب الطابع الطبقى، بل أن الدولة تظهر نفسها كما لو كانت دولة التحالف الطبقى الواسع الذى يضم مصالح العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة التجارية والحرفية[٢١].

معنى هذا أن الدولة وفقًا لهذا التصور ليست ناتج إجتماعى، فهى التى تنشىء الطبقات وتنشىء التحالفات فيما بينها طالما كانت تستهدف قطع الطريق على التطور الرأسمالى تمهيدًا للبناء الإشتراكى، فالدولة هنا تسبق وجود المصالح وتبدو فى صورة محايدة فهى تنشأ وتتطور ليس بإعتبارها ناتج إجتماعى.

لذلك وكما أسلفنا القول بدا الأمر لقادة ومثقفى البلدان النامية " كما لو أن هناك إختيارًا إيديولوجيًا بين أن تأخذ الدولة بالطريق الإشتراكى أو الطريق الرأسمالى. من هنا فالدولة إذا كانت تأخذ بالطريق الأول فهى البديل عن وجود التحالف الطبقى أى تحالف العمال والفلاحين وإذا كانت تأخذ بالطريق

الثانى، فهى تقوم بدور الطبقة الرأسمالية أو تعمل على خلق هذه الطبقة بتهيئة الإطار الملائم لنشوئها ونموها.

فى ضوء هذا العرض السريع يتبين أن إشكالية التنمية فى البلدان النامية كانت تطرح فى إطار الصياغات الفكرية المطروحة فى النماذج الجاهزة. لذلك مثل سقوط الإتحاد السوفيتى وبعض التجارب الإشتراكية الأخرى طامة كبرى لهؤلاء الذين يعتمد تفكيرهم على القياس بالنموذج الجاهز، إذ بدا الأمر بالنسبة لهم أن التنمية قد إنتهت لصالح النمو طبقا للأسلوب الرأسمالى، بل أن الأمر ربما بدا اكثر خطورة من ذلك، فقد بدا المجتمع فى نظرهم، خاصة مع ضعف نتائج الممارسات التنموية خلال العقود الأربعة السابقة، ونجاح عمليات تكييف البنى الإقتصادية والإجتماعية لإستراتيجيات رأس المال فى بلدان المراكز.

نقول بدأ المجتمع كما لو كان فاقد الأركان والدعائم، فسقوط التجارب الإشتراكية، معناه سقوط الأمل فى تحرير الجزء الأخر من البشرية وحلمها فى تحقيق التنمية التى لاتعنى إلا العدل والمساواة وربما إزدادت إشكالية التنمية تعقيدًا مع ظهور مايعرف بالعولمة التى تطرح تصورات مختلفه تمامًا عن تلك التصورات السابقة والتى كانت تشكل الوعى عبر الصرعات الايديولوجية والفكرية بين الرأسمالية والإشتراكية[٢٢]. إذ تعلن العولمة صراحة إنتهاء الإشتراكية تمامًا، لأنها خرجت عن الناموس الطبيعى، وأرادت التدخل بحذف القوانين الطبيعية للمجتمع وتطوره. فالإشتراكية لم تفهم أن التنمية مسألة طبيعية محكومة بعلاقات السوق، فالسوق ليس مجرد تبادل السلع والمنتجات، لكنه آلة لتنظيم المجتمع ككل. فعن طريق السوق تتسع علاقات التخصص وتقسيم العمل، وتتشكل القاعدة الصناعية والتكنولوجية ويعيد المجتمع بناء ذاته[٢٣].

والحالة الطبيعية المثالية أن يتحقق التوازن بين العرض والطلب، فالمطلوب فقط أن يكون التدخل لتحقيق التوازن،[٢٤] إذا ما أعترضته العقبات والصعاب،

أى التدخل لإطلاق وتحرير العلاقات الموضوعية، والعمليات الطبيعية التى تفرضها علاقات السوق. وربما أخطر ماتنطوى عليه العولمة ليس على المستوى الأيديولوجى لكن على مستوى الممارسات هو إضعاف دور الدولة نظرًا لأن الإقتصاد فى الطريق إلى أن يفقد طابعه القومى، فحركة رءوس الأموال وتقنيات الإنتاج والسلع والأفكار والمعلومات بين بلدان العالم يؤدى إلى إنتاج تشكيلة من السلع تخلو من البعد القومى[٢٥].

الأمر الذى يعنى من وجهة نظر "بول كيندى"[٢٦] تشكيل وضع تجد فيه الدولة نفسها غير ذات وجود أو لاتستطيع أن تلعب دور الفاعل كما كان الشأن فى الماضى، فالإقتصاد يكتسب يومًا بعد يوم الطابع المعولم الذى يحل محل الطابع القومى وطبيعى أن تنعكس هذه الأوضاع على البلدان النامية بأن تفرض إختيارًا تنمويًا مفاده أن تكتسب من الخصائص والقدرات مايجعلها تتأهل لكى تكون طرفًا فى علاقات السوق عن طريق تجميع مواردها وتعبئتها لإنشاء قطاع إقتصادى يتخصص فى التصدير[٢٧].

وهكذا فالعولمة تحاول أن تسيد الإعتقاد بأن الصراع الايديولوجى بين الإشتراكية والرأسمالية قد حسم لصالح الأخيرة. ومن ثم فالفكر التنموى لابد وأن يتخلص من التأثيرات الأيديولوجية المستمدة من الإشتراكية، فالتنمية مفهوم محايد لا يعنى إلا النمو، أى الزيادة فى تراكم رأس المال، دخل الفرد، تكثيف التكنولوجيا إلى غير ذلك من المؤشرات الإقتصادية، ولتحقيق النمو لا مفر من تكثيف العلاقات مع البلدان الصناعية المتقدمة.

الهوامش

١- خالد مصطفى، مذكرة التنمية والتخطيط الإجتماعى، مقررة على طلاب كلية التربية، يفرن، جامعة الجبل الغربى ١٩٩٧ ص ١.

٢- نفس المرجع، ص ٧.

٣- محمود عوده، علم الإجتماع بين الرومانسية والراديكالية، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦.

٤- سمير أمين، بعض قضايا للمستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطربعة الأولى، ١٩٩١، ص ١٢١.

٥- سمير أمين، نفس المرجع، ص ١٤٠.

٦- سمير أمين، نفس المرجع، ص ١٤٠.

٧- السيد الحسينى، التنمية والتخلف، دراسة بنائية تاريخية، سلسلة علم الإجتماع المعاصر، الكتاب الثامن والثلاثون، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص١٥٣.

٨- السيد الحسينى، نفس المرجع، ص١٥٥.

٩- إسماعيل صبرى عبدالله، نحو نظام إقتصادى عالمى جديد، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص٩٣.

١٠- جلال أمين، محنة الإقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث والنشر القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٤.

١١- خالد مصطفى، التنمية والتخطيط، مرجع سابق. ص ١٥.

١٢- أندرويستر، مدخل إلى علم إجتماعى التنمية، ترجمة وتعليق دكتور عبدالهادى محمد والى، دكتور السيد عبدالحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية. ص ٤٣.

١٣- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٨.

١٤- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مرجع سابق.

١٥- محمود عوده، الفلاحون والدولة، دراسة في أساليب الإنتاج والتكوين الإجتماعى للقرية المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

١٦- خالد مصطفى التحولات الإجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠، رسالة غير منشورة، كلية الأداب جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

١٧- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

١٨- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

١٩- خالد مصطفى التحولات الإجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا، مرجع سابق.

٢٠- خالد مصطفى، نفس المرجع السابق.

٢١- محمود عوده، الفلاحون والدولة، مرجع سابق.

٢٢- محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات،العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولى، الطبعة الأولى، يونيو، ١٩٩٨.

٢٣- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

٢٤- منير الحمش، نفس المرجع.

٢٥- بول كيندى، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، مقريب د. نظير جاهل، الجزء الأول، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٩٩٥.

٢٦- بول كيندى، نفس المرجع.

٢٧- منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، مرجع سابق.

* فى كتابه "الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الإجتماعى للقريه المصرية" يشير محمود عوده إلى أن النظريات اللارأسمالية أو نظريات الطريق الثالث للنمو تلك التى صاغها السوفيت وتحديدًا "ستالين" كانت لها وظيفة إيديولوجية تمثلت فى الربط بين النظرية التطورية الخطية العالمية بفكرة الإشتراكية فى بلد واحد وبالتيار الذى يؤكد (عالمية) النموذج الإجتماعى السوفيتى- كما يشير "عودة " إلى أن النظريات اللارأسمالية أو نظريات (الطريق الثالث) للنمو والتى وضعت على أساسها الإستراتجية السوفيتية للسياسة الخارجة فى العالم الثالث أو أخر الخمسينات والستينات. " ص ٢٣